الخسائر جاءت محدودة بفعل فرص اتفاق تجارة

النفط يهبط 1 بالمئة وسط تفاؤل إزاء إيران وآمال أميركية صينية

تراجعت أسعار النفط واحدا بالمئة بفعل توقع زيادة معروض الخام الإيراني بعد أن أثار الرئيس الفرنسي الآمال في اتفاق بين واشنطن وطهران، لكن الخسائر جاءت محدودة بفعل التفاؤل المحيط بفرص اتفاق تجارة أمريكي صيني.

وفقد خام برنت 64 سنتا بما يعادل 1.1 بالمئة ليتحدد سعر التسوية عند 58.70 دولار للبرميل، بعد أن صعد خلال الجلسة إلى 60.17 دولار.

وأغلقت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط منخفضة 53 سنتا أو واحدا بالمئة عند 53.64 دولار للبرميل.

نزلت الأسعار بعد أن قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن الاستعدادات جارية لعقد اجتماع بين الرئيس الإيراني حسن روحاني ونظيره الأمريكي دونالد ترامب خلال الأسابيع القادمة لإيجاد حل للأزمة النووية.

كان ترامب تخلى العام الماضي عن اتفاق 2015 النووي بين إيران والقوى العالمية، قائلا إنه يرغب في اتفاق أوسع لا يقتصر على النشاط النووي لإيران، بل يكبح أيضا دعمها لحكومات وجماعات حليفة لها في سوريا والعراق واليمن ولبنان، ويفرض قيودا على برنامجها للصواريخ البالستية.

وشدد ترامب العقوبات على إيران في مايو في محاولة لوقف صادراتها النفطية تماما.

وقال فيل فلين، المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب في شيكاجو، "تدرس السوق الآن إمكانية أننا سنرى سيلا من النفط الإيراني يتدفق على السوق إذا حدث تقدم.. لكن ينبغي أن نتوخى الحذر لأننا سمعنا من قبل عن صفقات ليجري إسقاطها بعد دقيقة في تغريدة".

كانت الأسعار تدعمت عندما قال ترامب عقب قمة مجموعة السبع في بياريتس بفرنسا إنه يعتقد أن الصين راغبة بصدق في التوصل إلى اتفاق.

وقال ليو خه، نائب رئيس الوزراء الصيني والذي كان يقود المحادثات مع واشنطن، إن الصين مستعدة لحل النزاع من خلال المفاوضات "الهادئة" وإنها تعارض أي تصعيد للتوترات التجارية.

انخفضت أسعار النفط نحو 20 بالمئة عن ذروة 2019 المسجلة في ابريل نيسان لأسباب منها بواعث القلق من أن النزاع التجاري الأمريكي الصيني يضر بالاقتصاد العالمي، مما قد ينال من الطلب على النفط.

كانت وزارة التجارة الصينية قالت الأسبوع الماضي إنها ستفرض رسوما إضافية بنسبة خمسة أو عشرة بالمئة على خمسة آلاف و78 منتجا من الولايات المتحدة بما في ذلك النفط الخام ومنتجات زراعية والطائرات الصغيرة.

وردا على ذلك، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه سيطلب من الشركات الأمريكية البحث عن سبل لإغلاق أنشطتها في الصين وتصنيع منتجاتها في الولايات المتحدة.

وقال جيم ريتربوش، رئيس ريتربوش وشركاه، في مذكرة "مازلنا عند نظرة للسوق تتضمن تذبذبات سعرية عالية ستكون مدفوعة بدرجة كبيرة بعناوين الأخبار المرتبطة بمحادثات التجارة الأمريكية الصينية أو عدمها."

تراجع الصادرات وراء انكماش الاقتصاد الألماني في الربع الثاني

ألتماير: محادثات التجارة بين أوروبا والولايات المتحدة ستكون صعبة

بيتر ألتماير

قال وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتماير أمس الثلاثاء إن مفاوضات التجارة بين الولايات المتحدة وأوروبا ستكون صعبة لكن تباطؤ الاقتصاد العالمي يعزز فرص توصل الطرفين إلى اتفاق.

وأبلغ ألتماير إذاعة دويتشلاند فونك "المحادثات القادمة ستكون صعبة."

وأضاف "كنت هناك (في الولايات المتحدة) في يونيو وانطباعي هو أنه، بالنسبة للإدارة الأمريكية، فإن التوصل إلى حل يُعتبر أهم من الاستمرار في النزاع."

وفي سياق اخر أظهرت بيانات تفصيلية أن تراجع الصادرات كان السبب الرئيسي لانكماش الاقتصاد الألماني في الربع الثاني من العام، مؤكدة قراءة أولية لانكماش نسبته 0.1 بالمئة.

وقال مكتب الإحصاءات الاتحادي إن الصادرات تراجعت على نحو أشد من الواردات بين أبريل ويونيو ليخصم صافي التجارة 0.5 نقطة مئوية من مجمل النمو الاقتصادي.

نمو أرباح المصانع الصينية 2.6 بالمئة في يوليو

أظهرت بيانات من المكتب الوطني الصيني للإحصاءات أمس الثلاثاء نمو أرباح الشركات الصناعية الصينية 2.6 بالمئة في يوليو عنها قبل عام لتصل إلى 512.7 مليار يوان (72.28 مليار دولار). كانت الأرباح انخفضت 3.1 بالمئة في يونيو.

وتراجعت الأرباح 1.7 بالمئة على أساس سنوي في الفترة من يناير إلى يوليو ، مسجلة 3.50 تريليون يوان، مقارنة مع انخفاض بنسبة 2.4 بالمئة في الأشهر الستة الأولى من السنة.

وزادت التزامات الشركات الصناعية 4.9 بالمئة عنها قبل عام إلى 65.2 تريليون يوان في نهاية يوليو ، مقارنة مع زيادة 5.6 بالمئة في يونيو.

يتباطأ نمو أرباح القطاع الصناعي في الصين منذ النصف الثاني من 2018، رغم بعض الانتعاشات المتواضعة والعابرة، مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياتها في نحو 30 عاما. وينال من أرباح الشركات أيضا حرب تجارية متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين.

تغطي البيانات الشركات التي تزيد إيراداتها السنوية على 20 مليون يوان من عملياتها الرئيسية.

الأسهم الأميركية تنتعش مع انخفاض حرارة النزاع التجاري

ارتفعت الأسهم الأمريكية عقب تراجع حاد في الجلسة السابقة، بعد أن تنبأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإبرام اتفاق تجارة مع الصين، مما هدأ بواعث قلق المستثمرين عقب تصعيد في حرب التصريحات أخرج الأسواق عن مسارها الأسبوع الماضي.

وعقب قمة مجموعة السبع في بياريتس بفرنسا، قال ترامب إنه يعتقد أن الصين راغبة بصدق في التوصل إلى اتفاق، مستشهدا بما وصفه بالضغوط الاقتصادية المتنامية على بكين وفقد الوظائف هناك.

وارتفعت على إثر ذلك أسهم الشركات الحساسة للرسوم الجمركية. وصعد سهم أبل 1.90 بالمئة، مقدما أكبر الدعم للمؤشرات الرئيسية.

وتقدمت أيضا أسهم صناع الرقائق، شديدي الاعتماد على الصين في إيراداتهم. وزاد مؤشر فيلادلفيا لقطاع أشباه الموصلات 0.86 بالمئة بعد أن هوى أكثر من أربعة بالمئة.

وصعد المؤشر داو جونز الصناعي 269.93 نقطة بما يعادل 1.05 بالمئة ليصل إلى 25898.83 نقطة، وزاد المؤشر ستاندرد اند بورز 500 بمقدار 31.27 نقطة أو 1.10 بالمئة مسجلا 2878.38 نقطة، وتقدم المؤشر ناسداك المجمع 101.97 نقطة أو 1.32 بالمئة إلى 7853.74 نقطة.

المركزي المصري: خفض الفائدة 2.5 بالمئة والأموال الساخنة 19 مليار دولار

فخري الفقي

توقع عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري، الدكتور فخري الفقي، في مقابلة مع «العربية» خفض أسعار الفائدة على الجنيه المصري، على مراحل بمقدار إجمالي يبلغ 2.5 بالمئة حتى نهاية العام المالي 2019/2020 حتى نهاية يونيو 2020.

وقررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري، الخميس الماضي، خفض سعر الإيداع لأجل ليلة واحدة إلى 14.25 بالمئة من 15.75 بالمئة، وسعر الإقراض لليلة واحدة إلى 15.25 بالمئة من 16.75 بالمئة.

وفسر الفقي هذا الخفض الأخير للفائدة المصرية، بهبوط معدل التضخم إلى مستويات أقل من المتوقعة، واستمرار هذا الاتجاه النزولي للتضخم، معتبراً أن خفض الفائدة، يتواكب مع التوجهات العالمية، ويعزز ثقة المستثمرين، بخاصة بعد أن أثبت الجنيه المصرية، صموده أمام خروج الأموال الساخنة من السوق، وبقاء سعر صرفه متماسكاً أمام الدولار. وأضاف الفقي إن مقدار خفض الفائدة المتوقع حتى نهاية يونيو 2020 سيرفع الخفض الإجمالي على فائدة الجنيه المصري إلى 7 بالمئة، وهي ذات النسبة التي اتخذت في سياسة التشدد المالي السابقة، بمعنى أن سياسة التيسير النقدي الحالية، ستتعادل من تلك السياسة المتشددة. وأوضح أن مصر شهدت تدفقات نقدية أجنبية خارجية ساخنة منذ بداية سياسة الإصلاح المالي وتعويم سعر صرف الجنيه في نوفمبر 2016 بمقدار 21 مليار دولار خرج منها 10 مليارات دولار ليبقى الحصيلة 11 مليار دولار حتى نهاية مارس 2018. كما شهدت السوق المصرفية المصرية وتحديداً الودائع بين البنوك «الإنتربنك» دخول تدفقات أجنبية ساخنة منذ يناير الماضي إلى الوقت الحالي بحوالي 7.5 مليار دولار، بما يرفع حجم الأموال الساخنة الأجنبية التي دخلت في سندات وأذون الخزانة للحصول على العائد بالجنيه المصري إلى حوالي 19 مليار دولار.

وعن السعر المرجح للجنيه المصري، قال الفقي إن حركة الجنية ستكون حوالي معدل 16.5 جنيه لكل دولار، مؤكداً أن هذا السعر سيجري المحافظة عليه وتعزيزه «طالما أن السياحة تتعافى مع ترقب افتتاح معالم سياحية ضخمة منها المتحف الكبير في القاهرة جزئيا في أكتوبر المقبل».

أسهم طوكيو تنتعش وسط حالة من الارتياح بين المستثمرين

انتعشت الأسهم اليابانية انتعاشا متواضعا أمس الثلاثاء بعد هبوط حاد في الجلسة السابقة، وسط حالة من الارتياح بين المستثمرين عقب تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن الولايات المتحدة لا تعتزم فرض رسوم جديدة على السيارات الواردة من اليابان قريبا. وصعد المؤشر نيكي القياسي واحدا بالمئة إلى 20456.08 نقطة، وقاد المكاسب سابارو وشركات صناعة إطارات السيارات. كان المؤشر نزل 2.2 بالمئة إلى أدنى إغلاق منذ 11 يناير.

وفي مؤتمر صحفي في ساعة متأخرة من سئل ترامب ما إذا كان ما زال يدرس فرض رسوم على السيارات اليابانية، فأجاب أن إدارته لا تبحث ذلك لكنه أضاف أنه قد يفعل ذلك مستقبلا.

ساهم ذلك في ارتفاع أسهم شركات صناعة السيارات والإطارات وقطع الغيار المدرجة في طوكيو.

وقفز سهم سابارو، صاحبة أكبر انكشاف للإيرادات على الولايات المتحدة بين شركات صناعة السيارات اليابانية، 4.9 بالمئة، وصعد مؤشر قطاع معدات النقل 1.2 بالمئة.

وزاد سهم بريدجستون 3.1 بالمئة ويوكوهاما للمطاط ثلاثة بالمئة وسوميتومو للمطاط 2.3 بالمئة، وسجل قطاع منتجات المطاط أكبر المكاسب بين القطاعات الفرعية الثلاثة والثلاثين للمؤشر توبكس، مرتفعا 1.5 بالمئة.

وصعد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.8 بالمئة إلى 1489.69 نقطة مع ارتفاع 31 قطاعا.

صعود صاروخي للمعدن الأصفر .. والأونصة في ذروتها بـ6 سنوات

ارتفعت أسعار الذهب إلى مستوى جديد هو الأعلى في أكثر من 6 سنوات، مع تضرر الأسهم العالمية جراء أحدث جولة من تبادل فرض الرسوم بين الولايات المتحدة والصين في حربهما التجارية المستمرة منذ عام، والتي عززت الطلب على الأصول الآمنة. وقفز الذهب في المعاملات الفورية 1% إلى 1541.30 دولار للأونصة بحلول الساعة 06:19 بتوقيت غرينتش، بعدما لامس أعلى مستوى له منذ أبريل 2013 عند 1554.56 دولار للأونصة. وزاد الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0.9% إلى 1551.80 دولار للأونصة، بحسب ما ورد في «رويترز».

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب أعلن فرض رسوم إضافية نسبتها 5% على سلع صينية مستهدفة بقيمة 550 مليار دولار، وذلك بعد ساعات من إعلان بكين عن فرض رسوم انتقامية على منتجات أميركية بقيمة 75 مليار دولار. وهبطت أسواق الأسهم تأثراً بذلك، إذ نزلت الأسهم الأميركية ثم تبعتها الأسهم الآسيوية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، صعدت الفضة 1.2% في المعاملات الفورية إلى 17.60 دولار للأونصة، بينما ارتفع البلاتين 0.8% إلى 860 دولاراً. وزاد البلاديوم 0.7% ليصل إلى 1470.54 دولار للأونصة.

توتال الفرنسية توقع صفقات نقل أصول مع قطر للبترول

قالت شركة النفط الفرنسية الكبرى توتال إنها وقعت اتفاقات لنقل بعض أصولها في كينيا وجويانا وناميبيا إلى قطر للبترول.

ففي ناميبيا، ستنقل توتال إلى قطر للبترول 30 بالمئة في الرقعة 2913B بينما تحتفظ بنسبة 40 بالمئة فيها، وتنقل ملكية 28.33 بالمئة في الرقعة 2912 لتحتفظ بنحو 37.78 بالمئة. وفي جويانا، ستملك قطر للبترول 40 بالمئة في الشركة التي تحوز حصة توتال البالغة 25 بالمئة في الرقعتين أوريندويك وكانوكو. أما في كينيا، فتنقل توتال وإيني حصة مجمعة تبلغ 25 بالمئة في مناطق الامتياز L11A وL11B وإلى قطر للبترول.

«اليوان» يهبط لأدنى مستوى في 11 عاماً

سجّل اليوان الصيني تراجعاً إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار الأميركي منذ نحو 11 عاما، وسط مخاوف متعلقة بالحرب التجارية التي تهدد أيضا بحصول ركود عالمي، وهو ما ألقى بثقله على الأسواق المالية.

وتراجع سعر صرف اليوان إلى 7،14 مقابل الدولار، وهو المعدل الأدنى منذ بداية عام 2008 في التعاملات الاسيوية.

واشتدت التوترات الاقتصادية العالمية في الأيام الأخيرة مع قيام الولايات المتحدة والصين برفع الرسوم الجمركية على سلع بعضهما البعض، ودعوة الرئيس دونالد ترمب الشركات الأميركية إلى الانسحاب من الصين.

وتضع الصين قيودا على تحويل اليوان الذي لا يمكن صرفه بحرية، فالحكومة تحد من تقلباته مقابل الدولار ضمن هامش 2% صعودا أو هبوطا من السعر المرجعي الذي يحدده البنك المركزي الصيني كل يوم.

وفي الاسابيع الأخيرة كان بنك الشعب الصيني يقوم بخفض اليوان بشكل ثابت، وحدده عند 7،057 مقابل الدولار.

والسماح بخفض قيمة اليوان يجعل الصادرات الصينية أرخص ويعوض بعض العبء الناتج عن الرسوم العقابية الأميركية.